

دور الإعلام الجزائري في التصدي للجريمة السيبرانية: قناة النهار نموذجا

ياقوت، زينب. (٢٠٢٢). دور الإعلام الجزائري في التصدي للجريمة السيبرانية: قناة النهار نموذجا. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مج ٥، ١٤، ١٣٦٢ - ١٣٧٩. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1279379>

محمد خالد الدباس

Prepared by



التوزيع الكمي للمراجع حسب النوع والفئة:

تحتوي قائمة المراجع في هذه الدراسة على حوالي ٣١ مرجعًا موزعة على فئات مختلفة، وهو عدد يعتبر مقبولاً من الناحية الكمية لدراسة منشورة في مجلة علمية محكمة. التوزيع الكمي يشمل: ٢٠ كتابًا تشكل العمود الفقري للمراجع، مرجعين من الرسائل الجامعية على مستوى الماجستير، ٤ مقالات في مجلات علمية متخصصة، ٣ مراجع من القواميس والمعاجم اللغوية، ومرجعين من المواقع الإلكترونية المتخصصة.

هذا التنوع في أنواع المصادر يعكس محاولة الباحثة للاستفادة من مصادر معرفية متعددة، لكن التوزيع يكشف عن اعتماد كبير على الكتب (حوالي ٦٥% من المراجع) مقابل نسبة محدودة من المقالات العلمية المحكمة (١٣% فقط). في البحث العلمي المعاصر، يُفضل أن تشكل المقالات العلمية المحكمة نسبة أكبر لأنها تمثل آخر ما توصل إليه البحث العلمي في المجال. كما أن غياب أي مرجع من المؤتمرات العلمية أو التقارير الرسمية يمثل نقصًا واضحًا، خاصة في موضوع يتطلب بيانات إحصائية وتقارير أمنية حديثة عن الجريمة السيبرانية.

تحليل حادثة المراجع :

عند فحص تواريخ نشر المراجع، نجد أن الدراسة تضمنت بعض المراجع الحديثة نسبياً التي نُشرت بين ٢٠١٧ و٢٠١٩، وهي تشكل حوالي ٢٠-٢٥% فقط من إجمالي المراجع. من بين هذه المراجع الحديثة: كتاب عبد العزيز بن غرم الله (٢٠١٧) حول جرائم الإنترنت وعقوباتها وفق النظام السعودي، كتاب أحمد محمود القرعان (٢٠١٧) عن الجرائم الإلكترونية، رسالة ماجستير لأسامة ميلم (٢٠١٨/٢٠١٧) عن الإجرام السيبراني، وكتاب صالح علي عبد الرحمن الربيعة (٢٠١٩) حول الأمن الرقمي وحماية المستخدم من مخاطر الإنترنت.

تحليل حادثة المراجع :

هذه المراجع إيجابية وتعكس اهتمام الباحثة بمتابعة التطورات الحديثة في مجال الجريمة السيبرانية. لكن المشكلة الأساسية تكمن في أن هذه النسبة (٢٠-٢٥%) منخفضة جدًا بالنسبة لموضوع متطور بسرعة كالجريمة السيبرانية. الأخطر من ذلك هو غياب أي مراجع من السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢، وهي الفترة التي شهدت تحولات جذرية في أنماط الجريمة السيبرانية بسبب جائحة كورونا والتحول الرقمي المتسارع. كان من المفترض أن تشكل المراجع من آخر ٥ سنوات (٢٠١٧-٢٠٢٢) ما لا يقل عن ٧٠% من إجمالي المراجع لضمان مواكبة البحث للتطورات الحديثة في هذا المجال الديناميكي..

تكشف قائمة المراجع عن استخدام واسع لمراجع قديمة جدًا، بعضها يعود إلى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وهو ما يشكل حوالي ٤٠-٤٥% من إجمالي المراجع. من بين هذه المراجع: كتاب عبد العزيز شرف (١٩٨٠) "المدخل إلى وسائل الإعلام"، كتاب محمد عبد الحميد (١٩٧٩) "تحليل المحتوى في بحوث الإعلام"، كتاب أبو الفيل نجيب (١٩٨٣) عن "الصحافة الفرنسية في مصر"، وكتاب عمروة أديب (١٩٦٢) "تاريخ الصحافة العربية". بل إن بعض المراجع الأخرى تعود لفترات أقدم مثل القواميس والمعاجم اللغوية.

المشكلة الجوهرية هنا ليست في استخدام المراجع القديمة بحد ذاتها، فهناك مراجع كلاسيكية ضرورية لتأصيل المفاهيم والنظريات، لكن الإشكالية تكمن في نسبتها العالية واستخدامها في سياق غير مناسب. الجريمة السيبرانية ظاهرة حديثة ارتبطت بانتشار الإنترنت والهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي، وهي تقنيات لم تكن موجودة في السبعينيات والثمانينيات. استخدام مراجع عن "تاريخ الصحافة في مصر" أو "الصحافة الفرنسية" في دراسة تتناول برنامجًا تلفزيونيًا جزائريًا حديثًا عن الجريمة السيبرانية يبدو غير مبرر ويضعف من الارتباط المنطقي بين الإطار النظري وموضوع الدراسة..

تسعى الأبحاث العلمية الجيدة إلى تحقيق توازن بين المراجع الكلاسيكية التأسيسية والمراجع الحديثة التي تعكس آخر التطورات في المجال. في حالة هذه الدراسة، نجد اختلالاً واضحاً في هذا التوازن. بينما تشكل المراجع القديمة (قبل عام ٢٠١٠) حوالي ٦٠% من القائمة، تشكل المراجع الحديثة جداً (بعد ٢٠١٧) فقط ٢٠%. هذا الخلل يؤثر سلباً على قدرة البحث على مواكبة التطورات الحديثة في مجال الجريمة السيبرانية...

الجانب الإيجابي هو أن الباحثة حاولت تنويع أنواع المصادر بين كتب ورسائل جامعية ومقالات ومواقع إلكترونية، لكن هذا التنوع الشكلي لا يعوض النقص في التنوع الزمني والجغرافي. كان من الضروري أن تشكل المراجع من الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٢ النسبة الأكبر، خاصة وأن الدراسة نُشرت عام ٢٠٢٢ وتتناول ظاهرة معاصرة. التوصية المثلى للدراسات في مجال الجريمة السيبرانية هي أن تكون ٧٠-٨٠% من المراجع حديثة (آخر ٥-٧ سنوات)، و ١٥-٢٠% من المراجع متوسطة الحداثة (٧-١٥ سنة)، و ٥-١٠% فقط مراجع كلاسيكية تأسيسية. هذا التوزيع يضمن الأصالة العلمية مع المعاصرة والحداثة.

عند تحليل مدى ارتباط المراجع بموضوع الدراسة الأساسي (دور الإعلام في مواجهة الجريمة السيبرانية)، نجد أن هناك مجموعة من المراجع ذات صلة مباشرة وواضحة. من أبرز هذه المراجع: كتاب عبد العزيز بن غرم الله حول جرائم الإنترنت وعقوباتها، وهو مرجع قانوني متخصص يتناول الجرائم الإلكترونية والعقوبات المقررة لها في النظام السعودي مع دراسة مقارنة. كذلك كتاب أحمد محمود القرعان عن الجرائم الإلكترونية، ورسالة أسامة ميلم حول الإجرام السيبراني، وكتاب صالح الربيعة عن الأمن الرقمي.

هذه المراجع توفر أساسًا نظريًا وقانونيًا قويًا لفهم طبيعة الجريمة السيبرانية وأنواعها وأبعادها القانونية والأمنية. استخدام هذه المراجع يعكس وعيًا من الباحثة بأهمية التأصيل القانوني والأمني للموضوع. كما أن تنوع هذه المراجع بين السعودية والأردن والجزائر يعطي منظورًا عربيًا متعدد الأوجه للظاهرة. لكن يبقى السؤال: هل هذه المراجع كافية؟ الإجابة هي لا، فالدراسة تحتاج إلى مراجع أكثر حول الجريمة السيبرانية في السياق الجزائري تحديدًا، وإحصائيات رسمية، وتقارير أمنية، ودراسات ميدانية سابقة عن حجم الظاهرة وأنماطها في الجزائر..

بينما تحتوي القائمة على مراجع ذات صلة مباشرة، نجد أيضًا مراجع أخرى تبدو صلتها بالموضوع ضعيفة أو غير مباشرة. من أبرز الأمثلة: كتاب الإمام محمد أبو زهرة (١٩٩٨) "الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي"، بينما يمكن تبرير استخدامه لتأصيل مفهوم الجريمة من منظور فقهي، إلا أن الجريمة السيبرانية ظاهرة معاصرة تختلف كثيرًا عن الجرائم التقليدية التي يتناولها الفقه الإسلامي. أيضًا استخدام كتب عن "تاريخ الصحافة العربية" (١٩٦٢) و"تاريخ الصحافة الفرنسية في مصر" (١٩٨٣) يثير تساؤلات حول مدى صلتها بدراسة تتناول برنامجًا تلفزيونيًا جزائريًا معاصرًا.

المعاجم اللغوية مثل "لسان العرب" و"القاموس المحيط" استُخدمت للتعريف اللغوي للمصطلحات، وهذا مقبول في البحوث العربية، لكن الإفراط في الاعتماد على التعريفات اللغوية على حساب التعريفات الإجرائية والنظرية المعاصرة يضعف من عمق التحليل. الإشكالية الأكبر هي غياب دراسات متخصصة في الإعلام الجزائري المعاصر، ودراسات حول البرامج التلفزيونية الأمنية، ودراسات عن دور الإعلام في التوعية بالجرائم السيبرانية. هذا الغياب يخلق فجوة كبيرة بين الإطار النظري العام وموضوع الدراسة الخاص، ويجعل البحث يبدو وكأنه يفتقر إلى السياق المحدد والمتخصص..

- من خلال قراءة النص الأساسي للبحث، يمكن ملاحظة أن الباحثة استخدمت المراجع بشكل أساسي لتحقيق ثلاثة أهداف: أولاً، تعريف المفاهيم الأساسية مثل الجريمة السيبرانية، الجريمة الإلكترونية، الفضاء السيبراني، والإعلام. ثانياً، الاستشهاد بآراء قانونية حول العقوبات المقررة للجرائم الإلكترونية في القانون الجزائري. ثالثاً، توفير خلفية عامة عن منهج البحث وأدواته. هذا الاستخدام يعتبر أساسياً لكنه غير كافٍ لبحث علمي متعمق..

- المشكلة الأساسية هي أن الدراسة اعتمدت على المراجع بشكل وصفي أكثر منه تحليلي نقدي.
- الباحثة قدمت سلسلة من التعريفات من مصادر مختلفة دون تحليل نقدي عميق لهذه التعريفات أو مناقشة الفروق بينها أو تطوير تعريف إجرائي خاص بالدراسة مبني على هذه التعريفات. كما أن الدراسة تفتقر إلى إطار نظري واضح يستند إلى نظريات إعلامية معترف بها. لم يتم استخدام نظريات مثل نظرية الغرس الثقافي (Cultivation Theory) التي تشرح كيف يؤثر المحتوى الإعلامي على تصورات الجمهور، أو نظرية وضع الأجندة (Agenda Setting) التي توضح كيف تحدد وسائل الإعلام أولويات اهتمام الجمهور، أو حتى نظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام...

من الناحية الشكلية، قدمت الدراسة قائمة المراجع بطريقة منظمة نسبيًا، حيث تم تقسيم المراجع إلى فئات واضحة: كتب، رسائل جامعية، مقالات في المجلات، قواميس ومعاجم، ومواقع إلكترونية. هذا التقسيم يسهل على القارئ تصفح المراجع وفهم طبيعتها. كما أن كل فئة تم ترقيم مراجعها بشكل متسلسل، وتضمنت المراجع المعلومات الأساسية مثل اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر، مكان النشر، وسنة النشر.

لكن على الرغم من هذا التنظيم، توجد مشاكل عديدة في التنسيق والالتزام بالمعايير الأكاديمية. أولاً، لم تلتزم الدراسة بمعيار توثيق موحد مثل APA أو MLA أو Chicago بشكل صارم. ثانيًا، هناك عدم اتساق في طريقة كتابة أسماء المؤلفين، فبعضها يبدأ باللقب والبعض الآخر بالاسم

ثالثًا، بعض المراجع تحتوي على معلومات ناقصة، مثل الإشارة إلى "د.ت" (دون تاريخ) في بعض المراجع، وهو أمر غير مقبول في البحث العلمي الدقيق. رابعًا، الاستشهادات داخل النص (in-text citations) لا تتبع معيارًا واضحًا ومتسقًا. التوصية هنا هي اعتماد معيار APA الإصدار السابع بشكل كامل، حيث يُعتبر المعيار الأكثر شيوعًا في العلوم الاجتماعية والإعلامية..

عند فحص كيفية استخدام الاقتباسات في متن البحث، نجد أن الباحثة حرصت على الإشارة إلى مصادر المعلومات والتعريفات المستخدمة، وهذا جانب إيجابي يعكس الأمانة العلمية. في معظم الحالات، يتم ذكر اسم المؤلف ورقم الصفحة عند الاقتباس، مما يسهل على القارئ الرجوع إلى المصدر الأصلي. كما أن الدراسة تنوعت بين الاقتباس المباشر (النقل الحرفي للنص) والاقتباس غير المباشر (إعادة صياغة الأفكار).

مع ذلك، توجد بعض الإشكاليات في طريقة الاقتباس. أولاً، في بعض الحالات لا يوجد تمييز واضح بين الاقتباس المباشر وغير المباشر، حيث يفترض أن يوضع الاقتباس المباشر بين علامات تنصيص

ثانيًا، بعض المعلومات والأفكار تبدو مأخوذة من مصادر دون توثيق واضح، خاصة في الأجزاء التحليلية. ثالثًا، الدراسة تفتقر إلى الدقة في استخدام الاستشهادات الداخلية وفق معايير أكاديمية صارمة، حيث يجب أن يتبع كل اقتباس أو فكرة مقتبسة بـ (اسم المؤلف، السنة، الصفحة) مباشرة في النص. رابعًا، عند تقديم عدة تعريفات لمفهوم واحد، لم تقم الباحثة بتحليل نقدي كافٍ لهذه التعريفات أو بيان سبب تفضيل تعريف على آخر، مما يجعل الاستشهادات تبدو وصفية أكثر منها تحليلية

يبلغ العدد الإجمالي للمراجع في هذه الدراسة حوالي ٣١ مرجعًا، وهو عدد يقع ضمن النطاق المقبول للأبحاث المنشورة في المجالات العلمية المحكمة، خاصة للدراسات الوصفية أو التحليلية ذات النطاق المحدود. من الناحية الكمية البحتة، يمكن اعتبار هذا العدد معقولًا. لكن التقييم الحقيقي لا يعتمد فقط على الكم بل على النوع والتنوع والعمق الذي توفره هذه المراجع.

عند النظر إلى طبيعة الموضوع - دور الإعلام الجزائري في التصدي للجريمة السيبرانية - نجد أن هذا الموضوع متعدد الأبعاد ويتطلب تغطية شاملة من زوايا مختلفة: البعد الإعلامي، البعد الأمني، البعد القانوني، البعد الاجتماعي، والبعد التقني. لتغطية هذه الأبعاد بشكل عميق، كان من المفترض أن تتضمن الدراسة: ١٠-١٥

دراسة سابقة عن دور الإعلام في التوعية الأمنية والاجتماعية، ١٠-١٥ بحثًا عن الجريمة السيبرانية في الجزائر

غياب المراجع الأجنبية تمامًا

الملاحظة الأكثر خطورة وأهمية في هذا التحليل هي الغياب التام لأي مرجع أجنبي في قائمة المراجع. جميع المراجع الـ ٣١ هي عربية، ولا يوجد ولو مرجع واحد باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو أي لغة أخرى. هذا يمثل إشكالية علمية خطيرة وفجوة كبيرة في البحث لعدة أسباب جوهرية.

أولاً، الجريمة السيبرانية ظاهرة عالمية وليست محلية، والأدبيات الدولية في هذا المجال غنية جدًا وتوفر نظريات وأطر تحليلية ودراسات ميدانية لا تُقدر بثمن. ثانيًا، معظم النظريات الإعلامية الأساسية التي يمكن تطبيقها على هذه الدراسة (مثل نظرية الغرس الثقافي، ونظرية وضع الأجندة، ونظرية التأثير الإعلامي) تم تطويرها في الغرب ومعظم الأبحاث الأصلية عنها منشورة باللغة الإنجليزية.



Thank You